



مسألة «عزل الإمام: ما مسوغه وكيف يكون؟» تعد من أهم مسائل فقه السياسة الشرعية، وقد قضت الشريعة بعدم تأييد عقد الإمامة، وربطت دوام الشروط والصفات التي بمقتضاها عقدت له الإمامة، وقيامه بالواجبات التي أوجبها عليه عقد الإمامة وعدم الإخلال بها.

ومن ذلك إمكانية عزله إذا اخلت الشروط والصفات التي اختير بناء عليها، أو لم يحقق الغرض من نصبه وكان في بقائه في منصبه انحلال أمر الأمة وتدور حالتها، وفساد للأمة وضياع مكانتها وهيبتها.

فالولاية ليست أبدية كالملكية كما أنها ليست مؤقتة بزمن ما كالجمهورية، ولكن عقد الولاية عقد مطلق من الناحية الزمنية ويظل العقد سارياً ما لم يقم مسوغ من مسوغات إنهائه المنشورة.

ومسوغات إنهائه تحصر في مسوغين رئيسيين:

1- الإخلال الجسيم بالواجبات الملقاة على عاتقه، ومن ثم عدم القدرة على تحقيق الغايات التي من أجلها نصب وما يتربت على ذلك من احتلال الأمور احتلالاً عظيماً، وهذا يجعل من وجود الإمام وتقدير طاعته في هذه الحالة شرّاً على الأمة، قال الجويني: «ترك الناس سدى ملتهمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى عليهم من تقريرهم على اتباع من هو عنون الظالمين، وملاذ الغاشمين، وموئل الهاجمين، ومعتصم المارقين الناجمين... فإن أمكن استدراك ذلك، فالبدار البدار قبل أن تزول الأمور عن مراتبها وتميل من مناصبها، وتميد خطة الإسلام بمناكبها»[1].

2- فقد شرط أو أكثر من الشروط الجوهرية التي أهلته لولاية الأمر.

وسأبحث في هذا المقال مسألة «عزل الإمام»، والتي بدأت باكراً في تاريخ الأمة الإسلامية منذ خلافة الخليفة الراشد عثمان بن عفان ثالث الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنه، في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسوغات نصب الإمام.

المبحث الثاني: مسوغات العزل.

المبحث الثالث: الكيفية التي يمكن بها العزل.

المبحث الأول مسوغات نصب الإمام:

مسوغات نصب الإمام نبحثها في فرعين: الأول عن الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها، والثاني عن الواجبات التي يجب عليه القيام بها.

الفرع الأول: شروط رئيس الدولة:

بينما نجد شروط رئيس الدولة في الأنظمة المعاصرة التي تلتزم بالدستير الوضعية لا تتجاوز أموراً أقرب ما تكون إلى الشكلية منها إلى الشروط الموضوعية التي تضمن نصب مستحق للمنصب، فإننا نجد في المقابل في النظام الإسلامي الشروط الموضوعية – إلى جانب الشروط الشكلية – التي تصف بدقة الصورة التي ينبغي أن يكون عليها الإمام.

تدور شروط رئيس الدولة في أغلب الدساتير الوضعية حول الآتي:

- 1- تحديد سن من يتبوأ هذا المنصب، وفي غالب الأحيان تكون أربعين سنة ميلادية فما فوق.
- 2- التمتع بجنسية البلد التي يكون رئيساً لها، هو وبعض آبائه.
- 3- التمتع بممارسة الحقوق السياسية فلا يكون محروماً من ممارستها.

هذه مجمل الشروط في رئيس الدولة، وهي شروط كما يتبيّن للناظر لا تكفل الإتيان بصالح لهذا المنصب من حيث الصفات أو قادر على القيام بأعباء منصبه من حيث الواجبات حتى مع افتراض توفر هذه الشروط الشكلية في من يتصدّى لهذا المنصب الرفيع ويتولّه.

وهناك بعض الشروط التي ربما ينص عليها في دستور ولا ينص عليها في آخر، وهي مع ذلك غير كافية في اختيار صالح لهذا المنصب العالي.

وفي المقابل نجد أن الشروط المطلوبة من الناحية الشرعية في الإمام تتجاوز هذه الأمور الشكلية إلى الشروط الموضوعية التي على أساسها يتبيّن مدى صلاحية رئيس الدولة الحقيقة لأن يكون في هذا المنصب الرفيع، والتي تؤهله حقيقة القيام بوظيفته على نحو يسمح له بدرجة كبيرة جداً بتحقيق الأهداف والغایات المتواخدة من نصبه:

فأول هذه الشروط وأهمها أن يكون رئيس الدولة مسلماً عند التولية وفي أثنائها، فلو طرأ عليه كفر أو ارتد – نستعيذ بالله من ذلك – انعزل ولم تعد له ولادة، والأدلة على وجوب كونه مسلماً كثيرة مشهورة، ويكفي في ذلك أن نذكر الإجماع، قال ابن المنذر: «أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولادة له على مسلم بحال»^[2]، وقال القاضي عياض: «أجمع العلماء على أن الإمامة لا تتعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل»^[3]، وهذا الشرط يكشف بوضوح وجلاء طبيعة هذه الدولة، ويبين أنها دولة الشريعة، كما يبين الواجب الملقي على كاهل رئيس الدولة حيث يبيّن وجهتها، وأن دور الشعب: حاكماً ومحكوماً، هو دور المتابع الذي لا يملك الخروج عما حدته له أحكام الشرع، وهذا الشرط مما ليس له وجود في أكثر دساتير الدول العربية، ووجوده في البعض القليل الآخر لا يتضمن الالتزام بشرائع الإسلام وإنما هو وجود اسمي أو شكلي، لأنّه لا توجد أي مادة تلزم باتباع الشريعة أو تجرم مخالفتها لها، أو تبيّن ما يجب عمله إذا خالف الشريعة، ولا ترتب على

مخالفته للشريعة أي تصرف، بعكس ما إذا خالف القانون أو الدستور؛ مما يبين أن المحظور فقط هو مخالفة القانون أو الدستور.

العلم: وهذا منظور إليه من ناحية العلم الشرعي، وذلك نابع من طبيعة الدولة في الإسلام وأنها دولة الشريعة. وقد اختلفت **أقوال أهل العلم في الحد الذي ينبغي أن يحصله الخليفة من العلم على قولين:**

1- القول الأول: أن يكون الإمام قد بلغ مرتبة الاجتهداد.

2- القول الثاني: لا يشترط بلوغ رتبة الاجتهداد، ولكن يكفي أن يحصل من العلوم ما يتمكن به من فهم المشكلات، ويقدر على الموازنة بين الآراء المختلفة المتعارضة ليتوصل إلى أقرب الآراء للصواب، وأيًّا ما كان الأمر فإن الخليفة لا يستغني عن مراجعة العلماء فيما يشكل من الأمور والنوازل، ويجب عليه مراجعة أهل العلم الموثوق فيهم ديانة وعلمًا فيما أشكل عليه ولم يتبن له وجهه ولا يجوز له الإقدام على جهل وعدم دراية بالواقع «وسبيله إذا ولها ألا يقدم على خطب انفراداً منه برأيه واستبداداً، ويستضيء برأي الحكماء والعلماء، ثم إذا عزم توكل»[4].

ونظرًا لتدني حالة المعرفة بالعلوم الشرعية على المستوى العام فإن اختيار القول الثاني في حد العلم اللازم للإمام يكون أرقى بالأمة وأقرب إلى تحقيقه، وينبغي أن يضم إلى هذا القول حتى يكون أقرب ما يكون إلى التمام والمحافظة على الشريعة أن يقال بوجوب وجود مجلس شرعي للإفتاء بجانب الإمام حتى يبت في كل المسائل المشكلة التي تحتاج إلى بيان حكم الشريعة فيها، وهذا المجلس غير مجلس الشورى لأن الشورى تكون في الأمور المباحة لاختيار أنسابها وأسهلها كما قال البخاري رحمه الله: «كانت الأئمة بعد النبي صلى الله عليه وسلم - يستشieren الأمئنة من أهل العلم في الأمور المباحة؛ ليأخذوا بأسهابها، فإذا وضع الكتاب أو السنة لم يتعدوه إلى غيره اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم»[5].

والعناية بالعلم الشرعي لا تعني أن يكون الإمام عارِيًّا من العلوم الأخرى، وإنما ينبغي أن يكون له بصر نافذ في الحادثات وقدرة على السياسة.

وهذا الشرط شرط العلم مما ليس له وجود أو نظير في الدساتير العربية مما يسمح بأن يرقى لهذا المنصب العالي الجلاء وأشباههم حتى تكون أعلى درجة علمية وصل إليها هي مجرد الإمام بالقراءة والكتابة، فبعض الدساتير لم تشر لعلم الرئيس البنت، والبعض الآخر اكتفى باشتراط أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة، وكيف يكون في الوطن دكاترة في الطب والهندسة وأساتذة في كل العلوم ومراكز أبحاث متخصصة ويكون الإمام بالقراءة والكتابة هو أعلى مؤهل عند الرئيس!

العدالة: وهي صفة تجعل من تتصف بها في مقام بحيث يكون **مُؤدياً للفرائض مجاناً لكيائر الذنب**، غير مجاهر ولا مضر على صفاتها، فهي تجمع العديد من الصفات الحسنة كاللتقوى والأمانة والصدق، وتنفي الصفات السيئة كالكذب والغش والخيانة، بل إنها تحمل صاحبها على بلوغ درجات عليا من العدالة ليست بواجبة، كالحياة الذي يدفع صاحبه إلى هجر بعض المباحثات، أو البعد عن الانهمام فيها، لما يدل الانغماس فيها على ضعف جانب الزهد في مباحث الحياة الدنيا، كما تحمله العدالة على مراعاة الآداب العامة ومراعاة العرف، ولا شك أن الفسق على الضد من العدالة، ومن ثم لا يجوز عقد الإمامة للفاسق ابتداء، فالإمام ينصب لحفظ الدين وسياسة الدنيا به وإقامة العدل بين الناس ودفع الظلم، وما به من فسق يقعده في غالب أمره عن القيام بذلك، ومن ثم فلا يجوز عقدها لفاسق.

والفسق في قول جمهور الفقهاء يمنع من ابتداء عقد الإمامة لكنه لا يمنع من استدامتها لما يترتب على إخراجه منها بالفسق من مفاسد تزيد في غالب الظن على ما يتوقع من ذلك من المصالح لاسيما إن كان مع فسقه محققاً لمصالح الأمة ساعياً في

علو شأنها ومراغماً لأعدائها.

جودة الرأي التي تفضي إلى السياسة الحسنة للرعاية، وتدير المصالح في السلم وال الحرب على نحو يتمكن به من القدرة الكاملة على سرعة البت في الأمور المهمة التي تتعلق بها مصالح الرعية والتي لا يصلح التأخير كثيراً في اتخاذ القرار الصائب بإزائها.

سلامة الحواس والأعضاء حيث تمكنته من سرعة الانتهاء في الملمات والتي يؤثر فقدانها على قيام الإمام بمهام ومتطلبات وظيفته، سواء بالعجز عن القيام بها أو الضعف في استيفائها، لأن مقصود الإمامة لا يتم مع فقد هذه الأشياء.

الشجاعة والجرأة التي تحمل الإمام على الإقدام على ما فيه تحصيل المصالح العامة للأئمة بغير خوف ولا اضطراب أو تردد.

الرجلة: فالإمام ينبغي أن يكون رجلاً حيث إن طبيعة مهام الإمامة لا يقدر على القيام بها على وجهها إلا الرجال الأقوية جسداً وعقلاً وقلباً، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»[6]، وهي من المسائل التي انعقد الإجماع عليها، وهذا ليس فيه حط من المرأة أو إزراء بها كما يصور ذلك الذين لا يعقلون، فإن كل عمل من الأعمال يتطلب وجود صفات تتناسب، ومن المتفق عليه بين العقلاة أنه ليس من الحكمة تكليف المرأة بما لا يناسبه أو يخالف طبيعته، وقد قضى الله تعالى أن يرسل إلى خلقه رسلاً وأنبياء يبلغون الناس الرجال والنساء عنه ما أراده منهم، ومع ذلك فما أرسل إليهم إلا الرجال ولم يكن ذلك حطاً من مكانة المرأة ولا استهانة بقدراتها ولا ظلماً لها.

البلوغ والعقل: وهذان شرطان لزمان الولايات كلها وفي التكاليف جميعها، والعقل المطلوب ليس فقط العقل الذي يجب به التكاليف، «بل لا بد أن يكون على درجة عالية من الذكاء والفتنة تمكنه من التفكير في قضايا الأمة وإيجاد الحلول المناسبة لها»[7]، فهذا مجمل الصفات المطلوبة في الإمام، وأما الحديث عن شرط القرشية فذاك مطلوب في الخليفة أو الإمام لقوله صلى الله عليه وسلم: «الأئمة من قريش»[8]، وقوله: «إن هذا الأمر في قريش»[9] أما رئاسة الدول التي تعد إمارة وليس بخلافة فلا يشترط فيها ذلك.

لكن هذا يدل على أن رأس الدولة – سواء أكان خليفة أم لم يكن خليفة – ينبغي أن يكون متكتلاً على قوة تساعدته على أداء مهامه وتمكنه بعض المغامرين من الخروج أو الانقلاب عليه لأن يستند إلى قبيلة قوية أو إلى جماعة لها وجود قوي على الأرض أو وقوف مؤسسات الدولة المختلفة معه كالجيش والشرطة والقضاء والإعلام ونحو ذلك، ويدل على ذلك قول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في سقيفة بني ساعدة غداة وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم واجتماع الصحابة لاختيار من يخلفه في قيادة الدولة: «إن العرب لا تعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، وهم أوسط العرب داراً ونسباً»[10].

وقد فسر ابن خلدون ذلك بضرورة أن يستندولي الأمر إلى عصبية أي ما يتعرض له ويكتوى ويبدل لأهمية وجود القوة التي يستند إليها الإمام قوله صلى الله عليه وسلم: «رحمة الله على لوط، إن كان ليأوي إلى ركن شديد، إذ قال لقومه: لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد فما بعث الله بعده من نبي إلا في ثروة من قومه»[11]، الثروة: الكثرة والمنعنة.

وقد أجمل الماوردي تلك الشروط فقال: «وأما أهل الإمامة فالشروط المعتبرة فيهم سبعة:

أحدها: العدالة على شروطها الجامحة.

والثاني: العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

والثالث: سلامه الحواس من السمع والبصر واللسان ليصح معها مباشرة ما يدرك بها.

والرابع: سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض.

والخامس: الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.

والسادس: الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.

والسابع: النسب وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه»[12].

الفرع الثاني: واجبات الإمام:

هناك واجبان أساسيان تتفرع عنهما واجبات تفصيلية يلزم الخليفة القيام بهما وما نصب إلا من أجل تحصيلهما، وهما:

1- حراسة الدين وحفظه من أن يزad فيه أو ينتقص منه وهو أهم ما يُعْتَنَى به ويحافظ عليه.

2- سياسة الدنيا به إذ لا تمضي الأمور على الاستقامة وتحقيق الأهداف العامة إلا بذلك، وهذه تناول المصالح الدنيوية جميعها، واتخاذ الخطوات التنفيذية والتنظيمات العملية لتحقيق ذلك حتى ينتقل الأمر من مجرد وصايا نظرية ونصائح إلى تصرفات وإجراءات عملية ملزمة تبعاً لقانون واضح ومستقيم لتطبيق في الواقع المعاش.

وتتفرع عن هذين الواجبين الكبيرين أمور كثيرة أجملها الماوري بقوله: «الذى يلزمـه من الأمور العامة عشرة أشياء:

أحدـها: حفـظـ الدـينـ عـلـىـ أـصـولـهـ الـمـسـتـقـرـةـ،ـ وـمـاـ أـجـمـعـ عـلـيـهـ سـلـفـ الـأـمـةـ،ـ فـإـنـ نـجـمـ مـبـدـعـ أـوـ زـاغـ ذـوـ شـبـهـةـ عـنـهـ،ـ أـوـ وـضـحـ لـهـ الـحـجـةـ،ـ وـبـيـنـ لـهـ الـصـوـابـ،ـ وـأـخـذـ بـمـاـ يـلـزـمـهـ مـنـ الـحـقـوقـ وـالـحـدـودـ؛ـ لـيـكـونـ الـدـينـ مـحـرـوـسـاـ مـنـ خـلـلـ،ـ وـالـأـمـةـ مـمـنـوـعـةـ مـنـ زـلـلـ.

الثـانـيـ:ـ تـنـفـيـذـ الـأـحـكـامـ بـيـنـ الـمـتـشـاجـرـيـنـ،ـ وـقـطـعـ الـخـصـامـ بـيـنـ الـمـتـنـازـعـيـنـ حـتـىـ تـعـمـ الـنـصـفـةـ،ـ فـلـاـ يـتـعـدـيـ ظـالـمـ،ـ وـلـاـ يـضـعـفـ مـظـلـومـ.

الثـالـثـ:ـ حـمـاـيـةـ الـبـيـضـةـ وـالـذـبـ عـنـ الـحـرـيمـ؛ـ لـيـتـصـرـفـ النـاسـ فـيـ الـمـعـاـيـشـ،ـ وـيـنـتـشـرـوـاـ فـيـ الـأـسـفـارـ آـمـنـيـنـ مـنـ تـغـيـرـ بـنـفـسـ أـوـ مـالـ.

وـالـرـابـعـ:ـ إـقـامـ الـحـدـودـ؛ـ لـتـصـانـ مـحـارـمـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـ الـاـنـتـهـاكـ،ـ وـتـحـفـظـ حـقـوقـ عـبـادـهـ مـنـ إـتـالـفـ وـاستـهـلاـكـ.

وـالـخـامـسـ:ـ تـحـصـيـنـ الـثـغـورـ بـالـعـدـةـ الـمـانـعـةـ وـالـقـوـةـ الـدـافـعـةـ حـتـىـ لـاـ تـظـفـرـ الـأـعـدـاءـ بـغـرـةـ يـنـتـهـكـونـ فـيـهاـ مـحـرـمـاـ،ـ أـوـ يـسـفـكـونـ فـيـهاـ لـمـسـلـمـ أـوـ مـعـاهـدـ دـمـاـ.

وـالـسـادـسـ:ـ جـهـادـ مـنـ عـانـدـ إـلـسـلـامـ بـعـدـ الـدـعـوـةـ حـتـىـ يـسـلـمـ أـوـ يـدـخـلـ فـيـ الـذـمـةـ؛ـ لـيـقـامـ بـحـقـ اللـهـ تـعـالـىـ إـظـهـارـهـ عـلـىـ الـدـينـ كـلـهـ.

وـالـسـابـعـ:ـ جـبـاـيـةـ الـفـيـءـ وـالـصـدـقـاتـ عـلـىـ مـاـ أـوـجـبـهـ الـشـرـعـ نـصـاـ وـاجـهـاـدـاـ مـنـ غـيرـ خـوفـ وـلـاـ عـسـفـ.

وـالـثـامـنـ:ـ تـقـدـيرـ الـعـطـاـيـاـ وـمـاـ يـسـتـحـقـ فـيـ بـيـتـ الـمـالـ مـنـ غـيرـ سـرـفـ وـلـاـ تـقـتـيرـ،ـ وـدـفـعـهـ فـيـ وـقـتـ لـاـ تـقـدـيمـ فـيـهـ وـلـاـ تـأـخـيرـ.

الـتـاسـعـ:ـ اـسـكـفـاءـ الـأـمـنـاءـ وـتـقـلـيدـ الـنـصـحـاءـ فـيـمـاـ يـفـوـضـ إـلـيـهـ مـنـ الـأـعـمـالـ وـيـكـلـهـ إـلـيـهـ مـنـ الـأـمـوـالـ؛ـ لـتـكـوـنـ الـأـعـمـالـ بـالـكـفـاءـةـ مـضـبـوـطـةـ،ـ وـالـأـمـوـالـ بـالـأـمـنـاءـ مـحـفـوـظـةـ.

الـعـاـشـرـ:ـ أـنـ يـبـاـشـرـ بـنـفـسـهـ مـشـارـفـةـ الـأـمـورـ،ـ وـتـصـفـحـ الـأـحـوـالـ؛ـ لـيـنـهـضـ بـسـيـاسـةـ الـأـمـةـ وـحـرـاسـةـ الـمـلـةـ،ـ وـلـاـ يـعـولـ عـلـىـ التـفـويـضـ تـشـاغـلـاـ بـلـذـةـ أـوـ عـبـادـةـ،ـ فـقـدـ يـخـونـ الـأـمـيـنـ وـيـغـشـ الـنـاصـحـ،ـ وـقـدـ قـالـ اللـهـ تـعـالـىـ:ـ {يـاـ دـاـوـدـ إـنـاـ جـعـلـنـاـكـ خـلـيـفـةـ فـيـ الـأـرـضـ فـاحـكـمـ بـيـنـ النـاسـ بـالـحـقـ وـلـاـ تـبـيـعـ الـهـوـىـ فـيـخـلـيـكـ عـنـ سـبـيلـ اللـهـ}ـ [صـ:ـ 26ـ].

فلم يقتصر الله سبحانه على التفويض دون المباشرة ولا عذر في الاتباع حتى وصفه بالضلالة، وهذا وإن كان مستحفاً عليه بحكم الدين ومنصب الخلافة، فهو من حقوق السياسة لكل مسترع، قال النبي عليه الصلاة والسلام: (كلم راعٍ وكلم مسئول عن رعيته) [13].

مما تقدم ذكره يتبين أن الخليفة يجب عليه أمور لا يجوز له أن يتخلى عنها أو يتقاعس عن الإتيان بها، وأنه مسؤول عنها أمام الله ثم أمام الأمة وأن المسؤولية تقع عليه كاملة في القيام بها، حتى إن أناب عنه البعض أو وكلهم وفوض إليهم بعضًا من مهامه لتعذر القيام بها من قبله من غير معين يساعد، لكن عليه المتابعة وتفقد الأمور حتى يتبين له أنها تسير على النحو المرضي الموافق للشريعة ويحقق المصالح العامة للأمة ولا يجوز له أن يتشغل عن ذلك ولو بزعم العبادة فإن قيامه على أمر الأمة وحفظ دينها وتحقيق مصالحها ودرء الغوائل عنها أفضل وأعظم أجرًا من نوافل العبادات، فإن التقرب إلى الله تعالى بالواجبات مقدم على التقرب بالنوافل إذا لم يمكن جمعهما معاً قال تعالى في الحديث القديسي: «**وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلى مما افترضت عليه**» [14].

انقسام واجبات الخليفة:

1- هذه الواجبات منها ما هو ديني صرف كحفظ الدين على أمره المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة ويتفرع عن ذلك: إقامة المدارس والمعاهد والكليات التي تدرس فيها هذه الأمور، ونصب القضاة الذين يقضون بالكتاب والسنن بين الناس، والمفتين الذين يفتون الناس فيما ينوبهم من قضايا ونوازل، وإزالة الشبه التي تقع لبعض الناس وردعهم عن التمادي في باطلهم بعد إقامة الحجة وإزالة العذر.

والعناية بالمساجد التي يؤدي فيها المسلمون صلواتهم من نظافة وفرش وترميم عند الحاجة ونصب الأئمة لها، وتحري أهلة الشهور وخاصة ما تعلقت به العبادة كشهري الصوم والحج. وتسهيل سبل الحج والإعانة عليه.

وكذلك جمع الزكاة ممن وجبت عليه وصرفها في مصارفها الشرعية وهذا واجب ديني إضافة إلى كونه واجباً اقتصادياً. والدعوة إلى الله تعالى بكل سبيل وإعانة الدعاة إلى الله على ذلك. وجهاد من أبي وعائد بعد الدعوة إلى الإسلام وإقامة الحجة حتى يسلم أو يسلم بالالتزام بعقد الذمة ويلتزم بعطاء الجزية.

وحفظ الآداب والأخلاق العامة ونشر الفضائل وإزالة المنكرات في شتى مناحي الحياة.

2- منها ما هو أمني: سواء مما يتعلق بالأمن الداخلي كتنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين وإقامة الحدود لتصان المحارم وتحفظ حقوق العباد، وهذا يحتاج إلى نصب القضاة الذين يحكمون بالشريعة ويكونون مستقليين فيما يصدر عنهم من أحكام بحيث لا يتأثرون بشيء فيما يصدرون من أحكام، وإيجاد جهاز شرطة قوي وقادر على تحقيق المصالح المنطة به وإمدادهم بكل ما يحتاجون للقيام بواجباتهم.

وكذلك الأمن الخارجي كتحصين التغور وحفظ حدود الديار من الاختراق من قبل الأعداء، وهذا يستلزم وجود جيش قوي قادر مزود بالأسلحة المناسبة مع ما ينضاض إلى ذلك من التدريب وتحديث الأسلحة.

وأيضاً الأمن الفكري لحفظ عقول الناس من الأقوال والأفكار المخالفة لصحيح المنقول أو صريح المعقول ومنازلة الغزو الفكرى القادر من الفضائيات أو شبكة المعلومات وموقع التواصل الاجتماعى، وما يتبع ذلك من إنشاء ولاية للحسابية الفكرية تعنى بمتابعة الأفكار والأقوال التي يتم تداولها في وسائل الإعلام المتنوعة والكتابات؛ حتى يأمن الناس على عقائدهم

والذى لا شك فيه أن القيام بذلك يحتاج إلى هيئات مساعدة وتنظيمات إدارية ومؤسسات إشرافية ورقابية، وبذلك يتبيّن أن الواجبات المنوطة بولي الأمر كثيرة ومتّسعة وقابلة للاتساع بحسب ما يلزم للقيام بالواجبات الأساسية.

3- منها ما هو اقتصادي: حيث يعني بحفظ ثروات المسلمين وتنميّتها، وما يستتبع ذلك من إقامة المشروعات الزراعية والصناعية بحسب بيئّة المجتمع، وإنشاء الأجهزة والإدارات التي تعمل على تحقيق ذلك، ثم توزيع هذه الثروات بين المسلمين بالعدل حيث لا تستأثر بالخيرات فئة ويحرم منها آخرون، ومنع المعاملات المحرمة كالربا وكل ما جاء في باب البيوع المحرمة والعقود المحرمة كذلك.

4- منها ما هو إداري حيث يستعين بالأكفاء النصّاء القدارين على تحقيق خطة وطموحات الدولة فيولهم الولايات ويضع التنظيمات المناسبة التي تعين على ذلك، ثم هو بعد ذلك يتّصف بالأحوال ولا يتّشاغل عن متابعة الأمور لا بدنيا ولا بعبدا، فهذا وما شاكله مما يجب على الإمام القيام به.

ويستحدث من الأنظمة والتدابير الموافقة للأحكام الشرعية ما يعين على القيام بكل ما وجب على أحسن حال من حيث الدقة والأمانة وسرعة إنجاز الأعمال.

5- منها ما هو سياسي وهو القيام على أمور الأمة بما يصلحها وما يترتب على ذلك من إشراك الأمة في تحمل مسؤولية أمانة الحفاظ على دين الأمة وإصلاح دنياها ومشاورة أهل الشورى في تحقيق ذلك وترك الاستبداد بالأمور، وكفالة حرية الأمة في اختيار ما تستريح إليه مما تقره أحكام الشريعة، وتمكينها من حقوقها، ومنع الفساد وتضييق سبله إذا لم يمكن منعه كلياً.

6- منها ما هو اجتماعي كرعاية أخلاق الناس ودفع المنكرات وإشاعة المعروف وبالجملة كل ما ورد فيما يقوم به أهل الحسبة، مع تعين المحتسبين الأكفاء للقيام بذلك المهمة وإنّ انتّهم علىّها بتوفير كل ما يحتاجون إليه.

[1] الجويني، غياث الأمم 106-107.

[2] أحكام أهل الذمة لابن القيم 1/465 طبعة دار الكتب العلمية بليّان.

[3] شرح النووي على صحيح مسلم 12/229.

[4] الجويني غياث الأمم 314.

[5] صحيح البخاري باب قول الله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [الشورى: ٨٣]، {وَشَأْوِرُهُمْ فِي الْأُمْرِ} [آل عمران: ٩٥١]، وأن المشاورة قبل العزم والتبيّن؛ لقوله تعالى: {فَإِذَا عَزَمْتَ فَنَوَّكْلُ عَلَى اللَّهِ} [آل عمران: ٩٥١]، فإذا عزم الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن ليشر التقدّم على الله ورسوله.

[6] أخرجه البخاري رقم 4073.

[7] الإمام العظى 240 د. عبدالله الدميّجي.

[8] أخرجه أحمد في المسند رقم 12307 وغيره، وذكر ابن حجر أنه متواتر.

[9] أخرجه البخاري رقم 3500.

[10] تاريخ ابن جرير الطبرى 3/205-206.

[11] أخرجه الترمذى في سننه وقال: حسن وأخرجه البخاري في الأدب المفرد وقال الألبانى: حسن صحيح وأخرجه أحمد في المسند وقال الأرناؤوط : حسن، وأخرجه غيرهم.

[12] الأحكام السلطانية ص8.

[13] الأحكام السلطانية 17-18.

[14] أخرجه البخاري في صحيحه رقم 6502.

مجلة البيان العدد 338

المصادر: